الأمم المتحدة

A/62/902–S/2008/449

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 July 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٣
منع نشوب الصراعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

140708 140708 08-41819 (A)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

ثقافة السلام

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الاجتماعية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرَز في التنفيذ والدعم الدولي

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نزع السلاح العام والكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تنشيط أعمال الجمعية العامة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، أن أحيل طيه رسالة من سعادة السيد فيليبي بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، إلى سعادة السيد ماساهيكو كومورا، وزير الشؤون الخارجية لليابان، بصفته رئيس مجموعة البلدان الصناعية الثمانية (مجموعة البلدان الثمانية)، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الرابع والثلاثين للمجموعة السابقة الذكر (انظر المرفق).

تنقل هذه الرسالة إلى رئاسة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية وإلى باقي زعماء مجموعة البلدان الثمانية آراء ومواقف حركة عدم الانحياز بشأن المسائل التي تهم أعضاءه بوجه خاص والتي يمنحوها الأولوية، بما فيها المسائل التي سيتم تناولها في مؤتمر القمة الرابع والثلاثين الذي سينعقد في هوكايدو تويا كو في اليابان.

وأرجو التفضل بتعميم الوثيقة السابقة الذكر بوصفها إحدى الوثائق الرسمية للدورة الثانية والستين للجمعية العامة في إطار البنود ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٣ ولمجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو **ماميركا دياز**
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية]
هافانا، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨

وفقاً للممارسة التي أرستها حركة عدم الانحياز منذ عدة سنوات، أرسل إليكم هذه الرسالة بصفتي رئيس هذه المجموعة وبالنيابة عن البلدان التي تشملها وعددها ١١٨ بلداً. وأود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية (مجموعة البلدان الثمانية)، وأعرب عن أطيب التمنيات بنجاح مؤتمر القمة الرابع والثلاثين المنعقد في هوكايدو تويا كو في اليابان.

ويشرفني أن أنقل إليكم، وإلى باقي أعضاء مجموعة البلدان الثمانية من خلالكم، آراء ومواقف حركة عدم الانحياز بشأن المسائل التي تهم أعضاءه بوجه خاص والتي يمنحوها الأولوية، لا سيما المسائل التي سيتم تناولها في مؤتمر القمة الرابع والثلاثين لمجموعة البلدان الثمانية. وتشمل الرسائل السابقة المقدَّمة من حركة عدم الانحياز إلى مؤتمرات القمة السابقة لأعضاء مجموعة البلدان الثمانية، إضافة إلى ورقات المواقف المقدَّمة رسمياً من حركة عدم الانحياز إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فهرس مواقف بلداننا إزاء المسائل ذات الأولوية على جدول الأعمال الدولي.

وفي مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقِد في هافانا، كوبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قرر زعماء بلدان عدم الانحياز إقامة وتوسيع وتعميق علاقات وتعاون أكثر ديناميكية مع البلدان المتقدمة النمو والصناعية، لا سيما مجموعة البلدان الثمانية. وشدد مؤتمر القمة الذي عُقِد في هافانا على ضرورة أن يستند هذا التعاون تماماً على الاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة، والمسؤوليات المشتركة والمتباينة، والالتزام والحوار البنّاءَين، والشراكة الواسعة النطاق، والترابط الحقيقي، بغرض صياغة استجابات أو مبادرات تتعلق بالقضايا العالمية، وتيسير تحقيق فهم أكبر بين الشمال والجنوب.

والهدف هو ضمان المراعاة الكاملة لآراء البلدان النامية قبل اتخاذ البلدان المتقدمة النمو لقرارات بشأن أمور تمس بلدان الجنوب والمجتمع الدولي ككل. لهذه الأسباب أوجّه إليكم هذه الرسالة بصفتكم ممثل البلد الذي يرأس مجموعة البلدان الثمانية، آملاً أن يضع زعماء المجموعة آراء بلدان حركة عدم الانحياز وشواغلها في الاعتبار الواجب في مؤتمر قمة هوكايدو تويا كو.

نحن على دراية بأنه خلال رئاسة اليابان لمجموعة البلدان الثمانية، يعتزم بلدكم توسيع نطاق المبادرات الملموسة المتعلقة بالمسائل ذات الأهمية الخاصة على جدول الأعمال الدولي، من قبيل البيئة والأرض الباردة ٥٠، وهي مبادرة تقدمت بها اليابان لوضع إطار فعال لما بعد عام ٢٠١٢، يراعي الملاءمة بين الحماية البيئية والنمو الاقتصادي، وتعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على الصحة والمياه والتعليم والتنمية المستدامة للاقتصاد العالمي والاستثمارات والتجارة وتعزيز الملكية الفكرية والوصول إلى المواد الخام والتنمية الاقتصادية لأفريقيا، وذلك ضمن جملة مسائل أخرى تحظى بالاهتمام البالغ والأولوية الكبرى من جانب حركة عدم الانحياز.

وترى الحركة في تقييمها للوضع الدولي، أن السيناريو العالمي الحالي يطرح تحديات هائلة في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويشكّل هذا تحديد التزام المجتمع الدولي بالتصديق على المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والدفاع عنها.

ويشمل هذا، ضمن جملة أمور، استمرار قلة الموارد وتخلف نمو أغلب بقاع العالم وقلة التعاون، والتدابير القسرية وأحادية الجانب التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو، والتأثير البالغ الذي تمارسه البلدان الغنية في تحديد طبيعة العلاقات الدولية، واتجاهها وقواعدها، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية، التي يوضع كثير منها على حساب البلدان النامية.

وازدادت حدة تخلف النمو والفقر والجوع والتهميش نتيجةً لاستمرار عملية العولمة، وتفاقمت الاختلالات الهيكلية وأوجه الإجحاف التي تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي. ويواجه أمن بلداننا ورفاهتها تحديات غير مسبوقة.

وهناك أيضاً قدر كبير من الشواغل يتعلق باللجوء في الآونة الأخيرة إلى الأحادية وفرض تدابير أحادية الجانب تقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذا، فقد أعربت الحركة مجدداً عن التزامها بتعزيز وصون وتقوية التعددية وعملية صنع القرارات المتعددة الجوانب تحت رعاية الأمم المتحدة، مع الالتزام التام بميثاقها وبالقانون الدولي، في سبيل إقامة نظام عالمي وحكم ديمقراطي عادلَين ومنصفَين، لا يقومان على احتكار قلة قليلة من البلدان الغنية.

وبالنسبة للحركة، تحتفظ المبادئ المؤسِّسة لها بصلاحيتها الكاملة. وهناك حاجة لتعزيز هدف إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوم على احترام تطبيق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وترسيخ التعددية. وتحقيقاً لتلك الغاية، وضعت الحركة أهدافاً

لها، تتمثل في الدفاع عن السلام والأمن، وتسوية جميع النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وتعزيز التنمية المستدامة وتشجيعها عن طريق التعاون الدولي، والتنسيق بشكل مشترك، تحقيقاً لذلك الهدف، بين تنفيذ الاستراتيجيات السياسية التي تعزز وتكفل المشاركة الكاملة لجميع البلدان، غنيها وفقيرها، في العلاقات الاقتصادية الدولية، في ظروف وفرص متساوية ولكن في ظل مسؤوليات متفاوتة.

وكمبادئ أساسية، ينبغي بصورة جوهرية كفالة احترام سيادة جميع الدول وتساوي السيادة بينها وسلامتها الإقليمية، واحترام المساواة في الحقوق بين جميع الدول، بما في ذلك حق كل دولة غير القابل للتصرف في تحديد نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بحرية، دون أي نوع من أنواع التدخل من جانب أي دولة أخرى؛ ولا يحق لأي دولة أو مجموعة من الدول التدخل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أياً كان دافعها، في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، ورفض التغيير غير الدستوري للحكومات، ورفض محاولات تغيير الأنظمة، وإدانة استعمال المرتزقة في جميع الحالات وخاصةً في حالات النزاع؛ وامتناع جميع الدول عن ممارسة الضغط أو الإكراه على دول أخرى، بما في ذلك اللجوء إلى العدوان أو غيره من الأعمال التي تنطوي على استخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطبيق و/أو مساندة أي إجراء انفرادي تعسفي لا يتفق مع القانون الدولي أو يتعارض معه.

إن أزمة الغذاء العالمية، التي تفاقمت وتعقّدت نتيجة للأزمة المالية العالمية، وأزمة الطاقة العالمية، وأزمة المناخ العالمية، تمثّل تحدّيا هائلا متعدد الأبعاد يعوق التنمية وتحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود البلدان النامية الرامية إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويسرّنا أن تكون قضية تغيّر المناخ وكفاءة استخدام الطاقة إحدى أولويات الرئاسة الألمانية لمجموعة الثمانية.

وتشدّد حركة عدم الانحياز على ضرورة اتخاذ إجراءات واعتماد تدابير ملموسة على جميع الصعد من أجل كفالة التنفيذ التام لبرنامج القرن الحادي والعشرين وبرنامج تنفيذ جوهانسبرغ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

ويجب الوفاء بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي للتصدي لتدهور البيئة. وتؤكد معظم الشهادات العلمية الحديثة على أن مستقبل كوكبنا مهدّد وأنه سيشهد حتما كوارث جسيمة نتيجة لآثار تغير المناخ العالمي. وليس هناك مجال للشك في أن التأثير

الرئيسي سيقع على سكان البلدان النامية التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية المادية والموارد اللازمة لتدارك أثر تلك الأخطار الحقيقية التي يقترب حدوثها بمعدّل متسارع.

ويجب على جميع الدول، وخاصة البلدان الصناعية، اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيض، حسبما اتُّفق عليه، من مستويات انبعاثاتها من غازات الدفيئة المسؤولة عن تسارع الاحترار العالمي. وتنطوي المبادرات الرامية إلى نقل عبء التخفيض من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية عن تهرب من الالتزامات الدولية وتجاهل لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة.

وتُجبر البلدان النامية على الاختيار بين حماية التنوع البيولوجي أو استدامة تنميتها الزراعية وبالتالي تنميتها الاقتصادية. وكثيرا ما يُغفل استنتاج عقلاني مؤدّاه أن الإصلاح الزراعي في معظم البلدان النامية ليس مدفوعا بالسعي لجني الأرباح: بل إنه، في المقام الأول، مسألة بقاء. وقد ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء خلال الأشهر الإثني عشر الماضية بنسبة ٤٠ في المائة، بينما وصلت احتياطيات الغذاء إلى أدنى مستوى لها منذ ٣٠ عاما. وإن الربط بين التنوع البيولوجي وتغيّر المناخ، والربط بين محاربة الجوع وإنتاج الغذاء، أمران حاسمان لتحقيق هدف عام ٢٠١٠ والأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نلاحظ الخطوة الإيجابية المتمثلة في مقرر وزراء البيئة في دول مجموعة الثمانية في اجتماعهم في كوبي الذي اعتمدوا من خلاله، ولأول مرة، نداء للعمل من أجل التنوع البيولوجي ولجعل هذا الموضوع واحدا من البنود الرئيسية على جدول أعمال اجتماع القمة المقبل لمجموعة الثمانية. ويتضمّن نداء كوبي للعمل من أجل التنوع البيولوجي خارطة طريق لبلوغ هدف عام ٢٠١٠. ومن الأهمية بمكان أن نعمل في إطار من التعاون الدولي المتعدد الأطراف الصادق والحقيقي، والقائم على مبادئ التضامن والتكامل والمكاسب المشتركة.

وفيما يتعلق بالطاقة، تشدد حركة عدم الانحياز على الضرورة العاجلة لتنويع إمدادات الطاقة بتطوير تكنولوجيات متقدمة تكون أقل أضرارا بالبيئة وتتسم بزيادة الكفاءة وبسهولة الوصول إليها وبالفعالية من حيث التكلفة، وخاصة تلك التكنولوجيات المتعلقة بترشيد استخدام الوقود الأحفوري وبمصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الكهرمائية، ونقلها إلى البلدان النامية في ظل شروط مؤاتية لجميع الأطراف ومتفق عليها فيما بينها، ومنها الشروط التساهلية والتفضيلية. ويجب أن تؤكد سياسات الطاقة على جهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر. كما يجب ألاّ ينال البحث اللازم عن مصادر بديلة للطاقة من جهود محاربة الجوع المستشري في جميع أنحاء العالم.

ويسرّ حركة عدم الانحياز أن اجتماع قمة مجموعة الثمانية سيركّز على التنمية الاقتصادية لأفريقيا. ويساورنا القلق إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا رغم الدور الحاسم الذي تقوم به هذه القارة والشعب الأفريقي في الاقتصاد العالمي منذ قرون.

ونحن نرى، عند تناول الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وجوب تقديم دعم مباشر للبرامج التي وضعها الزعماء الأفارقة في إطار الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تلك الشراكة التي تجسّد التصميم الجماعي للحكومات والشعوب الأفريقية على التحكم في تنميتها المستقبلية، والتصدي للمهمة الملحة المتمثلة في محاربة الفقر، والتقدم ببلدانها في طريق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المستدامة، والتي تجسّد كذلك ما لدى هذه الحكومات والشعوب من التزام بتحقيق ذلك كله.

وفي هذا السياق، يتعيّن على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، زيادة تخصيص الموارد لتنفيذ المشاريع والبرامج التي وقع عليها الاختيار في مختلف القطاعات، وإلغاء جميع ديون البلدان الأفريقية، ومضاعفة المساعدة الإنمائية المقدمة لأفريقيا واعتماد تدابير عملية لتطبيق ذلك فورا، إلى جانب تدابير أخرى. ولهذا الدعم أهمية حاسمة لتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الإقليمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لما لها من أهمية أساسية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

صاحب السعادة،

من المناسب أيضا أن أنقل إليكم مواقف وآراء حركة عدم الانحياز بشأن بعض المسائل الأساسية في جدول الأعمال السياسي الدولي، والتي نعتقد أن مجموعة الثمانية توليها أيضا أولوية قصوى، والتي سيُنظر فيها بكل تأكيد في اجتماع القمة في هوكايدو توياكو أو في الاجتماعات اللاحقة في أثناء الرئاسة اليابانية.

ويساور حركة عدم الانحياز قلق شديد بشأن الوضع الحالي الصعب والمعقّد فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدوليين، وقد حثت المجتمع الدولي على بذل الجهود مجدّدا من أجل إنهاء الجمود الحالي وتحقيق هدف نزع السلاح النووي وحظر جميع جوانب انتشاره.

لقد كررت الحركة الإشارة إلى ما يمثّله دوام وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطر يتهدّد البشرية. وشددت في هذا السياق على ضرورة وفاء الدول النووية بالالتزام القاطع الذي تعهدت به عام ٢٠٠٠ للعمل من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ولا يزال القلق الشديد يساور بلدان حركة عدم الانحياز إزاء وجود نظريات للدفاع الاستراتيجي تستند إلى تبريرات استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل وتُعلي أيضا من شأن مفاهيم غير مسوّغة بشأن الأمن الدولي تقوم على تعزيز التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي واستحداث تحالفات وسياسات جديدة. كما كرّرت بلدان الحركة التأكيد على أن قيام بعض القوى النووية بتحسين الأسلحة النووية الموجودة لديها وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة يشكّل انتهاكا للالتزامات التي تعهّدت بها هذه الدول عند توقيعها على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب.

وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيد التزامها بنجاح المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وتعرب عن رغبتها في التعاون مع بلدان مجموعة الثمانية من أجل تحقيق هذا الهدف، سواء في مؤتمر الاستعراض نفسه أو خلال العملية التحضيرية التي بدأت عام ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بمسألة التكنولوجيا النووية، تعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على حق جميع الدول الأساسي وغير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث المتعلقة بالطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها، دون أي تمييز ووفقا لالتزاماتها القانونية.

وتُقر الحركة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقّق من الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في إطار اتفاقات الضمانات التي وقّعت عليها، وتشدد على أنه لا يجب ممارسة أي ضغوط غير مشروعة على الهيئة أو التدخل في أنشطتها مما قد ينال من كفاءتها ومصداقيتها.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن أطيب تمنّيات حركة عدم الانحياز بالنجاح لاجتماع قمة مجموعة الثمانية وللرئاسة اليابانية، والإعراب عن رغبة الحركة في النظر في أفضل الخيارات لتيسير وزيادة الحوار المثمر وتبادل الآراء بين المجموعتين، لتمكين البلدان النامية من التعبير عن مصالحها وشواغلها بحيث تؤخذ في الحسبان قبل اتخاذ قرارات قد تؤثر عليها تأثيرا مباشرا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب مجددا لسعادتكم عن أسمى آيات احترامي وتقديري.

(توقيع) فيليبي بيريز **روكي**
وزير الخارجية
جمهورية كوبا